داعيات الفشل الدولاتي على الجزائر حالتي (مالي وليبيا)

Title of Article: Repercussions of the failure of states on Algeria, cases (Mali and Libya)

ط . د /مصطفى كمال فودي جامعة سوسة تونس

البريد الالكتروني (**Email**) : **mustaphakamelfoudi@gmail.com**

ط . د / مجيدي يحي جامعة المنار تونس

البريد الالكتروني (**Email**):**yahia108@gmail.com**

ملخص:

يعتبر الفشل الذي يصيب الدولة نتيجة قصور في بسط سيطرتها على اقليمها وعجزها عن ادى وظائفها السيادية، الى تحولها الى دولة مهددة لأمن وسلامة جوارها الاقليمي.

أدى فشل الدولة في كل من مالي وليبيا عن مراقبة حدودها الى انتشار عديد التهديدات الامنية على دول الجوار، خاصة الجزائر التي تمتلك حدود كبيرة، تحتاج الى رسم استراتجية تشاركية للامن الجماعي.

اعتمدت الجزائر على مقاربات امنية ودبلوماسية حذرة لاحتواء الوضع الهش في الجوار الليبي والمالي بالاضافة الى رفع حالة الجاهزية داخليا للقضاء على اي تهديد يمس سيادة الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الفشل الدولاتي، التهديدات الامنية، الجزائر ، مالي ،ليبيا .

Abstract

The failure of the state as a result of the failure to extend its control over its territory and its inability to perform its sovereign functions has turned it into a country threatened by the security and safety of its regional neighborhood.

The failure of the state in both Mali and Libya to control its borders led to the spread of many security threats to neighboring countries, especially Algeria, which has large borders, which need to draw up a participatory strategy for collective security.

Algeria has relied on cautious security and diplomatic approaches to contain the fragile situation in the Libyan and Mali quarters ,to eliminate any threat to the sovereignty.

Key words : failure of the state, security threats, Algeria, Mali ,Libya.

مقدمة:

تعتبر دول الجوار بصفة عامة، من أهم الدول التي تأخذ الأولوية في أجندة السياسة الخارجية نظرا لما تتضمنه علاقات الجوار من فرص وتحديات على امن واستقرار الدولة.

تحتل الجزائر موقع جيو استراتجي بين دول حوض المتوسط وبوابة إفريقيا وتتوسط المغرب العرب، ولها 7 دول مجاورة، وحدود كبيرة تقدر ب6475 كم، تحتاج إلى تنسيق امني عالي لمراقبة تلك الحدود بالشراكة مع دول الجوار، حيث أدى سقوط ليبيا ومالي إلى معضلة الفوضى واللامن، فقدت فيها هاتين الدولتين السيطرة على الحدود وصولا الى فشل دولاتي. لقد افرز الفشل الدولاتي لحالتي مالي وليبيا تداعيات على دول الجوار، وفي مقدمتها الجزائر. من خلال ما سبق ذكره يدفعنا ذلك لطرح الاشكالية التالية:

ما هي تداعيات الفشل الدولاتي لدول الجوار (مالي وليبيا) على آمن واستقرار الجزائر؟

ومنه تم طرح التسآولات التالية: ما المقصود بالدولة الفاشلة؟ وما هي آثار الفشل الدولاتي لكل من ليبيا ومالي على الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم إتباع الخطة الآتية:

المحور الأول: الفشل الدولاتي والتهديدات العابرة للإقليم (إطار مفاهيمي)

المحور الثاني: فشل الدولة في ليبيا ومالي وتبعات ذلك على الجزائر.

المحور الثالث: مقاربة الجزائر ازاء الوضع الهش في ليبيا ومالي.

المحور الأول: الفشل الدولاتي والتهديدات العابرة للإقليم (إطار مفاهيمي)

إن التهديدات الغير التقليدية التي تمس بشكل مباشر أمن الإنسان بسبب الحكومات العاجزة وظيفيا سميت في فترة ما بعد الحرب الباردة بالدول الفاشلة **Failed States**.

في حقبة الحرب الباردة كان ينظر إلى الدول الفاشلة على أنها جزء من الصراع بين القوى العظمى آنذاك ومن النادر إعتبارها خطرا بحد ذاته. وفي التسعينات من القرن الماضي بدأت الدول الفاشلة تحظى بانتباه أكبر من قبل الدول الكبرى لأسباب إنسانية ناتجة من تفاقم إنتهاكات حقوق الانسان في هذه الدول الفاشلة، وكانت منظمات حقوق الانسان في الدول الكبرى هي المحرك الأساسي في هذا الاتجاه. (**القلقيي، 2018، الصفحات 06–10**)

أولا مفهوم الدولة الفاشلة (شرايطية، 2016، صفحة 20)

أستخدم مفهوم الدول الفاشلة Failed States لأول مرة عام 1993 في مقال نشره **جيرالد هيلمان** (Gerald Hilmen) و**ستيفن راتنر** (Steven Ratner) في مجلة السياسة الخارجية Foreign Policy إشارة إلى ظاهرة جديدة تتناول الدول العاجزة عن تحمل مسؤولياتها كعضو في الجماعة الدولية واتجاه مواطنيها، والدول الفاشلة شأنها شأن العديد من الظواهر في العلاقات الدولية من المفاهيم التي لم يستقر على تعريفها من قبل الجهات الأكاديمية والسياسية، حيث قدمت في هذا المجال عدة تعاريف:

يعرفها **رونالد زيمرمان** R. Zimermman)) الدول الفاشلة هي " الدول التي لا تمتلك قوة أو سلطة شرعية على إقليمها وهي الدولة التي لا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية، وخاصة إحترام القانون الدولي أي ان الدولة غير قادرة على بسط الاكراه المشروع وقوانينها على كامل أقليمها".

بالنسبة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP الدول الفاشلة "هي دول في مراحل مختلفة من الانتقال من النظام إلى اللانظام، إنطلاقا من الاستقرار إلى الفوضى هذه الدول بالنظر لعجزها على مستوى التنمية والحكم فشلت في الوفاء بالإلتزامات المنوطة بالدولة في العالم المعاصر".

فالفشل الدولاتي وفق تصور البرنامج الإنمائي هو فشل في الأداء التنموي وتحول سلبي نحو الفوضى واللااستقرار، وهذا مؤشر فوضى فشل الدولة حسب البرنامج الانمائي للأمم المتحدة.

تتفق هذه التعريفات حول التصور الذي قدم مركز التنمية الشاملة في أن الدول الفاشلة تشهد ثغرات في الوظائف الحكومية الأساسية (كالأمن الداخلي والتنمية والتحكم الكامل في الاقليم ...الخ)، فالدول الفاشلة هي دول تفتقد إلى القدرة على القيام بالوظائف الحكومة الداخلية الأساسية والمتمثلة في:

- حماية مواطنيها من النزعات العنيفة.
- تلبية الحاجات الأساسية لسكانها) غداء، صحة، تعليم.)
- الحكم بشكل شرعي ومقبول من أغلبية سكانها.

ثانيا مؤشرات الفشل الدولاتي: (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية)

بدأ صندوق السلام (Fund For Peace)، بالإشتراك مع مجلة السياسة الخارجية (Foreign Policy)، في إصدار تقارير سنوية منذ عام 2005، حول الدول الفاشلة، وقد حددت منظمة (Fund For Peace (FFP خصائص رئيسية للدول الفاشلة تمثلت بـ:

- فقدان سيطرة الدولة على أراضيها أو جزء منها، أو فقدان إحتكار الإستخدام المشروع للقوة والسلطة داخل الاقليم.
- تآكل السلطة الشرعية، لدرجة العجز عن إتخاذ قرارات موحدة.
- عدم القدرة على توفير الخدمات العامة.
- عدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى كعضو كامل العضوية في المجتمع الدولي.

وضع صندوق السلام (Fund For Peace) مجموعة من المعايير تستخدم برامج معقدة ومتطورة تقوم بمسح عشرات الآلاف من المصادر الإخبارية لجمع المعلومات وتحليلها، ومن ثم تأطيرها ضمن 12 مؤشراً فرعياً، وهم (الضغط الديموغرافي، اللاجئين والنازحين، انتشار الظلم، حق السفر والتنقل، الناتج الإقتصادي المتفاوت، الإنحدار الإقتصادي، شرعية الحكم، الخدمات العامة، جهاز الأمن، الفصائل والطوائف المختلفة، التدخل الخارجي)، وتتراوح قيمة كل منها بين (0-10)، وكلما حازت الدولة علامات أعلى كلما تصدرت قائمة تصنيف الدول الفاشلة، ضمن مؤشرات رئيسية لتوضح في كيفية الحكم على فشل الدولة:

1- المؤشرات السياسية:

يقصد بها قيمة درجة شرعية ومصداقية نظام الحكم، تراجع قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة، تعطيل أو تعليق تطبيق حكم القانون وانتشار ممارسات انتهاك حقوق الإنسان، تنامي حالة من ازدواجية المسؤولية الأمنية بحيث تتمتع جهة بسلطة تضاهي سلطة الدولة، وجود حالة من عدم الاستقرار السياسي خاصة على المستوى المؤسساتي، تزايد حدة التدخل الخارجي سواء من جانب دول أو فاعلين من غير الدول.

2- المؤشرات الإقتصادية:

وأهمها عدم انتظام معدل التنمية الاقتصادية، استمرار تدهور وضع الاقتصاد الوطني بدرجات تدريجية متفاوتة أو حادة، بالإضافة إلى ازدياد معدلات الفساد وانتشار المعاملات العرفية.

3- المؤشرات الاجتماعية:

ملامحها تصاعد الضغوط الديموجرافية، ويعبر عنه بارتفاع كثافة السكان في الدولة، وانخفاض نصيب الأفراد في المجتمع من الاحتياجات الأساسية، تزايد حركة اللاجئين بشكل كبير إلى خارج الدولة، أو تهجير عدد من السكان في منطقة داخل الدولة بشكل قسري، وجود إرث عدائي لدى أفراد الشعب، هروب العقول والكفاءات.و يتضح من خلال هذه

المؤشرات ان الدولة الفاشلة هي دولة فقدت فيها السيادة على الاقليم بشكل كلي او جزئي، نتيجة تراجع هيبة الدولة لدى الشعب أو فقدان ادني الخدمات. لكن يلاحظ من خلال كذلك أن الفشل الدولاتي درجات، وهذا ما يستدعى امكانية الاصلاح لتفادي الوقوع التام مثل الحالة الصومالية.

ثالثا فشل الدولة في الساحل الافريقي: (صيفي، صفحة 252)

إن فشل الدولة في الساحل الإفريقي في تأمين الاحتياجات الأمنية الأساسية للأفراد والجماعات دفعهم للاعتماد على أنفسهم خارج الأطر القانونية بإنشاء ميليشيات مسلحة في المناطق التي يغيب فيها الوجود الحكومي هذا الفشل أدى إلى خوصصة أحد مصادر الشرعية بالنسبة للدولة وهو الجانب الأمني.

إن النظم المركزية في الساحل لا تملك وسائل كافية تمكنها من فرض سلطات على كامل أراضيها، مما يدفع إلى اعتماد مجموعات محلية بالمراقبة والامن وتنتمي هده المجموعات غالبا إلى عرق يشعر بأنه وريث شرعي لهذه المنطقة وهذا يدفع إلى احتمال أن تصبح هده المجموعات متمردة على النظام القائم.

– عدم قدرة الدولة في فرض الإكراه الشرعي على كامل إقليمها بتعبير ماكس فيبر فأصبحت الدولة تتعرض لعدة مواقف منها:

– الرفض لسلطة مركزية واعتبارها تهديد للهوية والأمن باعتبارها جسم غريب سيء التسيير وغير آمن مع ضعف الثقة فيمن يحرك هذا الكيان. **(صيفي، صفحة 252)**

– بقاء بعض دول الساحل عاجزة عن تفكيك التحالفات ألما تحت دولاتية ذات الطابع الاثني والقبلي؛ فلا يمكن إنكار ما تحدثه الحدود الدولية الحديثة التي تفصل بين شعوب المنطقة من صراعات. فلقد صنع الاستعمار حدودا هندسية لا تستجيب للنسيج الاجتماعي، مثل تواجد قبائل الطوارق بين أربع دول متجاورة (الجزائر – مالي – ليبيا– النيجر) مما يحي لديها نزعة قيام كيان خاص بها.

– اتجاه النظام المركزي إلى صياغة هوية وطنية بعنف المتنوعة، وهذا ما ينتج عنه مقاومة، وتوتر بين النظام المركزي وإحدى الجماعات العرقية التي تعتبر نفسها مهمشة.

–الولاء للقبلية أكثر منه ولاء للدولة بسبب غياب وضعف فلسفة المواطنة، على اعتبار أن شعوب المنطقة تتعلق أكثر فأكثر بمجموعتها العرقية أكثر من تعلقها بجنسيتها القانونية.

– سيطرة مجموعة عرقية في الصراع من أجل الوصول إلى السلطة الوطنية، مما يؤدي إلى الصدع الجغرافي والعرقي والديني واللغوي، وهي مظاهر زادت من حدة أزمة تكوين الدولة في الساحل. (**صيفي**) وهذا ما تظهره الخريطة رقم 01 التي تبين مدى هشاشة وفشل معظم الدول الافريقية.

الخريطة رقم01 التوزيع الجغرافي للدول الفاشلة عام 2015

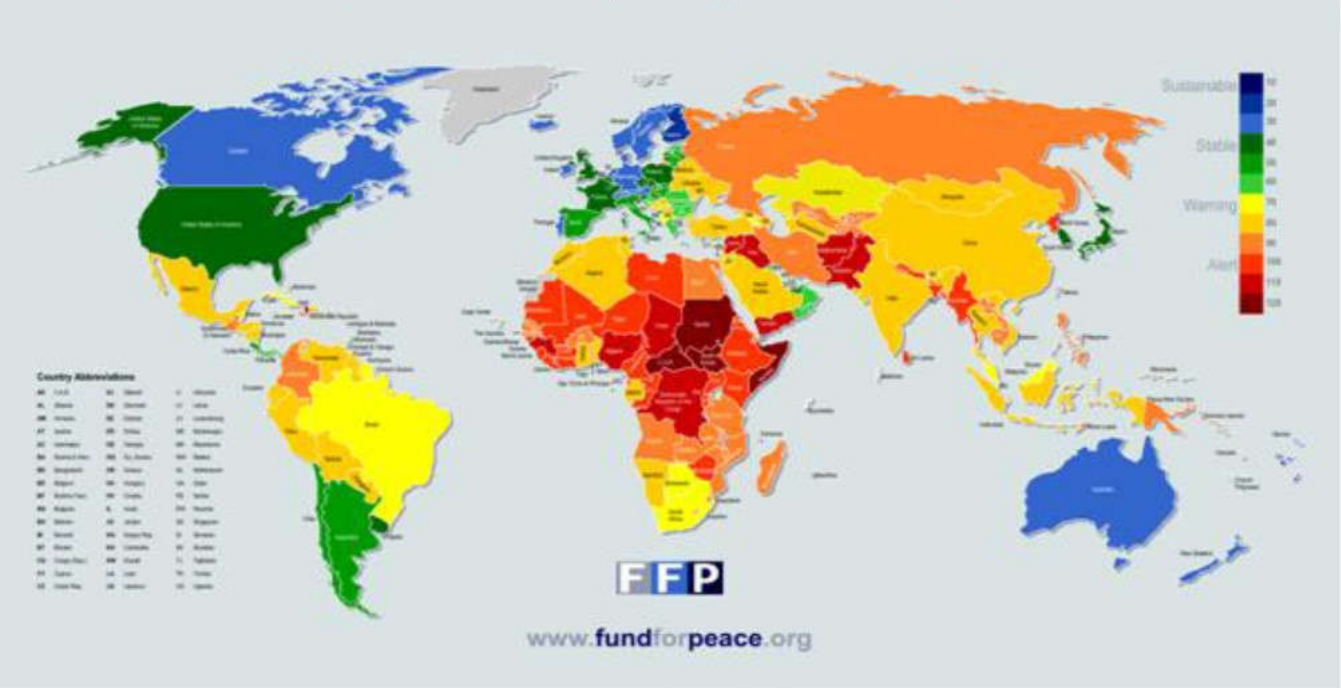

المصدر: Fragile States Index 2015

يلاحظ من الخريطة ان الجزائر مصنفة في مرحلة الانذار باللون البرتقالي، في حين دول الجوار بين الإنذار مثل تونس والمغرب، أما ليبيا ومالي والنيجر باللون الأحمر أي انها

في مرتبة في بدايات الفشل، وهذا ما يجعل الجزائر في خطر من التهديدات التي تمثلها دول الجوار خاصة مالي وليبيا والتحديات الداخلية.

رابعا : التهديدات العابرة للإقليم

لقد أسهمت التحولات التي حدثت بالمنطقة –التي ما زالت تفاعلاتها مستمرة منذ عام 2011–في سرعة تغير الديناميات في دول المغرب العربي وامتداداتها الإفريقية، حيث تواجه المنطقة على المستوى الأمني في جوارها الجيوسياسي حاليًّا تحديات متزايدة، أفرزت ما يلي:

1- شبكات تجارة وتهريب الأسلحة، ويمثل انتشار السلاح الليبي – الذي وصل عددًا من المناطق المتأزمة– أحد الأسباب الرئيسة للاضطراب في المنطقة وجوارها، حيث تتعاظم مصائب السلاح الليبي الذي يقف وراء حادثة عين اميناس في الجنوب الشرقي الجزائري، وقد ثبت كذلك استخدام مسدسات ليبية في الاغتيالات السياسية بتونس، وفي أحداث الشعانبي التي أُريقت فيها دماء كثيرة بواسطة أسلحة قادمة من ليبيا. **(مركز الجزيرة للدراسات)**

2- الجيل الرابع من الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، اللاجئون والجريمة المنظمة أربع تهديدات على الأقل تحدد مسار الاستقرار والأمن الجزائري، خاصة لما ترتبط هذه التهديدات مع منطق اللاحدود في منطقة جد حساسة بالنسبة للجزائر، ألا وهي منطقة التماس (الجزائرية–الليبية–المالية–النيجرية)، وهي الحساسية التي تأخذها من الطابعين المغاربي والساحلي. **(لونيس، 2018)**

3- انتشار عدوى الجماعات الإسلامية المسلحة خصوصا من منطقة شمال مالي وبحثها عن مناطق آمنة في جنوب ليبيا، مع التشابك بين فروع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأنصار الشريعة في ليبيا وأنصار الشريعة في تونس . وهو نفس الخطر الذي حذر من منه الرئيس التشادي إدريس دبي الذي صرح لصحيفة **لوفيغارو الفرنسية** بقوله ": منذ بداية الحرب في ليبيا كنا نعلم أنه سيكون لها عواقب وخيمة على دول الجوار، ولكن على ليبيا أيضا، ولقد استمدنا مخاوفنا من معرفتنا بالأشخاص، والثقافة والتركيبة

الاجتماعية في ليبيا ولهذا السبب طالبت حينها بصيغة من شأنها أن تسمح للقذافي لمغادرة البلاد، في الوقت الذي تسمح لليبيين بالمصالحة وإنشاء مؤسسات، واعتبر اقتراحي آنذاك بأنني من أصدقاء القذافي" (**مصطفى، الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساتها الأمنية على دول الجوار: الجزائر وتونس، 2014، صفحة 32**)

المحور الثاني : فشل الدولة في ليبيا و مالي وتبعات ذلك على الجزائر

تعرف دول المغرب العربي تماسًّا مع التحديات الأمنية الكبرى التي يطرحها موقعها الجغرافي، الذي يؤدي بالضرورة إلى توسيع مساحة تفاعل دول المنطقة، وذلك بالنظر إلى التحديات الأمنية التي صارت حاضرة في أطراف المنظومة المغاربية، وعلى رأسها المشاكل الأمنية في مالي ومنطقة الساحل والصحراء، وتداعيات الوضع العسكري في ليبيا.

)جيوبوليتيك المغرب العربي :قراءة في ديناميات عام (2014

أولا فشل الدولة في ليبيا

أدى سقوط نظام القذافي سنة 2011 في احداث ما يعرف بالربيع العربي الى دخول الدولة الليبية في حالة من الفوضى والاقتتال الداخلي العنيف إلى إصابة الدولة بفشل وضعف في مراقبة حدودها وظهور جيوب تمرد في اقاليم معينة نتيجة انتشار السلاح وظهور مليشيات معادية للجيش الوطني الذي اعيد تشكيله وفق توازنات قبلية وجهوية.

غياب الأمن الشامل في ليبيا وفشل الحكومة الانتقالية في فرض شرعيتها وسلطتها على كامل التراب الوطني، انعكس على أهم متغير للاستقرار الاجتماعي والسياسي المتمثل في النفط، حيث أضحى الرهان السياسي الداخلي بين الكتائب المسلحة أو مشاريع الفيدرالية والحكم الذاتي قائما على بسط السيطرة على حقول إنتاج النفط، باعتبار النفط الليبي أحد مصادر التنافس الدولي قبل وبعد الإطاحة بنظام القذافي، سيظل الرهان السياسي الداخلي والخارجي لبناء مستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا ومحيطها الجيوسياسي ،رهين المصالح الداخلية والخارجية . (مصطفى، الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساتها الأمنية على دول الجوار: الجزائر وتونس، 2014)

وهنالك ثلاث ديناميات متداخلة تتحكم في المشهد الليبي، ظهرت أثارها بشكل كبير في عام 2014 وهي:

- المواجهات العسكرية.
- التدخل الخارجي.
- تعثر جهود الحوار.

أسهمت التحولات التي حدثت بالمنطقة –التي ما زالت تفاعلاتها مستمرة منذ عام 2011–في سرعة تغير الديناميات في دول المغرب العربي وامتداداتها الإفريقية؛ حيث تواجه المنطقة على المستوى الأمني في جوارها الجيوسياسي، أدت إلى بروز مظاهر فشل في المشهد الليبي تمثلت في:

أ– ضعف السلطة المركزية في بسط نفوذها على الجماعات المسلحة وعلى مراقبة الحدود نتيجة افتقار الحكومة إلى التنسيق الأمني مما ينتج عنها فراغ أمني تتيح للجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة من استغلها لخلق بيئة مواتية لنشاطاتها بعيدا عن رقابة الدولة.

مما دفع ليبيا في فترات سابقة إلى اتخاذ قرار في 16 ديسمبر 2012 إلى غلق الحدود البرية مع الجزائر، التشاد والسودان والنيجر، وإعلان المناطق الليبية الجنوبية مناطق عسكرية مغلقة، بسبب ما فسرتها تقارير الأمم المتحدة ": إلى افتقار الحكومة الليبية إلى آليات لمراقبة الحدود السهلة الاختراق "سهولة الاختراق تجسدت في الهجوم الذي قادته الجماعات الإرهابية المتعددة الجنسيات على الحقل الغازي بتقنتورين في جنوب الجزائر من خلال استغلال هذه الجماعات للفراغات الأمنية في جنوب ليبيا.

ب–انتشار السلاح بكل أنواعه حيث قدرت الأمم المتحدة مخزون ليبيا من منظومات الدفاع الجوي المحمولة بالأكبر خارج البلدان المنتجة لهذه المنظومات يضاف إليها الذخائر والألغام ."

حيث لا تزال تقارير الملاحظين الدوليين تنذر بالخطر الذي قد تشكله الذخيرة غير المؤمنة والمتفجرات من مخلفات الحرب ومخزونات الأسلحة التي تشكل خطرا كبيرا يهدد الشعب الليبي والأمن الإقليمي بصفة عامة، بما فيها الجزائر ودول الجوار.

ج– التهديدات البيئية المحتملة نتيجة تسرب بعض المواد الإشعاعية او النووية، رغم الاحتمال الضعيف بتقديرات الأمم المتحدة إلا انها يمكن في حالة امتلاك جماعات إرهابية من أن تلحق الضرر بدول الجوار، رغم طمأنة الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي قامت بزيارة لليبيا. (**مصطفى، الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساتها الأمنية على دول الجوار: الجزائر وتونس، 2014**)

ثانيا فشل الدولة في مالي (لونيس، 2018):

يعتبر سقوط الدولة في مالي في الفوضى والحرب الاهلية أدى إلى عجز الدولة عن القيام بواجباتها الأمنية تجاه اقليمها، نظرا لتفجر القضايا الاثنية والعرقية، مثل قضية الطوارق.

1– انهيار الدولة وفقدان السيطرة على الاقليم:

الوضع السياسي والأمني في مالي، أشد تعقيدا تلك الدولة الواقعة في غرب إفريقيا والتي ظلت حتى شهر مارس/ آذار 2012 دولة ديمقراطية يقودها رئيس منتخب، وتوجد بها تعددية حزبية وحرية تعبير عزز وجودها في محيطها الإفريقي، لكن تلك الديمقراطية وذلك التعدد صارا في خبر كان بعد أن تمت الإطاحة بالرئيس (آمادو توماني توري) في انقلاب عسكري قاده الرائد (آمادو هيا سنوغو)، متزعما مجلسا عسكريا يدعى اللجنة الوطنية للإنقاذ الديمقراطي وتأهيل الدولة.

انسحبت كتائب الجيش المالي أمام هجمات مسلحي الطوارق من منتسبي الحركة الوطنية لتحرير أزواد في الشهور الأولى من سنة 2012، حيث لم يكن ميزان القوى متكافئا بين الطرفين: فالمسلحون الطوارق، وأغلبهم يحمل الجنسية الليبية بالإضافة إلى جنسيته المالية ممن كان في الجيش الليبي وظل نشطا ضمن كتائب القذافي،

انسحبوا من ليبيا بمعداتهم وعتادهم الحربي مرورا بالنيجر والجزائر ليجدوا أمامهم جيشا ماليا ضعيف البنية وسلاح قديم يعود إلى سبعينات القرن الماضي، كما أن كفاءته القتالية واستعداده الميداني محدودان جدا. انهزم الجيش المالي بسرعة أمام مسلحي الحركة الوطنية لتحرر أزود تاركا وراءه منطقة تشكل أكثر من 66% من مساحة الأراضي المالية في يد المسلحين الطوارق ثم ما لبثت المجموعات السلفية الجهادية أن استخلصتها من الحركة الطارقية.

مع كثرة تمرد الطوارق في شمال مالي منذ استقلال البلاد عن فرنسا سنة 1960، ورغم كثرة الاتفاقيات التي رعتها الجزائر وأشرفت على إبرامها بين مسلحي الطوارق وبين حكومة مالي، فإن هذه هي المرة الأولى التي ينسحب فيها الجيش المالي بشكل تام من إقليم أزواد تاركا تسييره بكل مطلق للتنظيمات المسلحة.

2– مشكلة الطوارق والولاء للقبيلة :

إقليم أزواد الذي يشكل نقطة تواصل بين بلدان المغرب العربي وغرب إفريقيا أوشك أن يصير "إمارة إسلامية" تتحكم فيها مجموعة من الجماعات الجهادية، وعلى الرغم من وجود علاقات وثيقة بين هذه الجماعات وبين بعض الواجهات الاجتماعية بأزواد؛ حيث نسجت هذه الجماعات خلال السنوات الماضية علاقات حميمة مع السكان المحليين ووفرت لهم الدواء والنقل والإعانات الغذائية كما وقعت زيجات بين عناصر الجماعات الجهادية وبين بعض الأسر الأزوادية. غير أن تعامل هذه الجماعات قد تغير مع السكان بعد سيطرتها على الإقليم حيث قامت الجماعات بهدم القبور، خصوصا في (تنبكتو) المشهورة بأنها مدينة الثلاث مائة وثلاثة وثلاثين وليا، مما أثر في مشاعر العديد من السكان من ذوي التوجهات الصوفية، هذا فضلا تحريم الألعاب وتغيير عادات اللبس بفرض الحجاب على الطريقة الأفغانية على نساء سكان الإقليم. كما تحمل تقارير عديدة على تطبيق هذه الجماعات لحد الجلد وقطع يد السارق على أساس أنها لا تراعي بشكل دقيق للحيثيات الشرعية المطلوبة في هذه المسائل وخصوصا التمكين. وهي أمور يتوقع أن ينتج عنها، مع اطرادها

وتماديها، تبرم وسخط وقطيعة بين الحركات الجهادية وبين السكان المحليين. (**أزمة شمال مالي والاحتمالات المفتوحة، 2018**)

تشكل البيئة الليبية والمالية مصدر معذي لحركات التمرد والانفصال، نظرا لعودة المقاتلين إلى جانب النظام الليبي السابق الى شمال مالي، اجج الصراع بين الحكومة المالية والحركة الوطنية لتحرير ازواد والتي ارتفع سقف مطالبها من حكم ذاتي الى الانفصال عن دولة مالي وظهور فصيل اقوى بينهم وهو حركة أنصار الدين التي اعلنت الحرب على الحكومة المالية في اقليم ازواد. (**بلمخربش، 2018، صفحة 307**) وهذا يؤثر على زيادة نزعة طوارق الجزائر ربما للانفصال وهذا يشكل تهديد جديد للجزائر.

تعتبر منطقة انتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا، وهي تعتبر من أعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري بل ويعتبر حضورها منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات وتهديدات أخرى. وانطلاقا من وجوب احترام مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" وفي ظل هذا الواقع انقسم موقف الطوارق إلى موقفين:

الموقف الاول رافض لواقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة طارقية في الصحراء الكبرى.

والموقف الثاني، مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية. (حتى وإن كان أغلب الطوارق لا يعترفون بفكرة الحدود ولا بتحديد مجال جغرافي لتنقلاتهم التي تواكب والتقلبات المناخية).

ارتبط موضوع الحدود بموضوع الطوارق وعلاقته بالأمن الجزائري، وإذا كان أمن الدولة مرتبط بأمن الحدود. في ضوء هشاشة المنظومة الأمنية في مالي بل وانهيارها، سيتصاعد نشاط هذه الجماعات الموجهة ضد الجزائر، وهو ما يعني أن الجزائر ستعاني وتواجه تحديات أمنية مركبة. (**بوخرص، 2012، صفحة 19**)

وما زاد من المخاوف الأمنية الجزائرية من الطوارق وتهديداتهم، ومن تداعيات الحرب الأهلية الليبية هو عودة الجماعات الطارقية إلى كل من مالي والنيجر في أوت 2011، وهو ما يفسر عدم الرضا في الجزائر عن الطموح الطارقي في إنشاء كيان مستقل في المنطقة.

وفي ظل هذا الواقع الانقسامي للطوارق وصراعاتهم مع السلطة المركزية لكل من مالي والنيجر، ظهرت خلافات وتحركات نظامية ضدها أدى إلى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر يعلّق الطوارق آمالهم على إنشاء مدينة جديدة بالكامل، والتي يسمونها الوال.

لقد ولّدت النزاعات الطائفية التي اندلعت خلال 2011 / 2012 عبر الحدود الجنوبية الطويلة لليبيا الكثير من القلق بين صفوف التبو والطوارق. في كلتا الحالتين لجأت هاتان القبيلتان إلى أقاربهما كشبكة أمان اجتماعي، ومع أنهما اتخذتا مواقف متعارضة خلال الثورة، وهو ما يعتبر تحدي للدولة الجزائرية مخافة من انتقال الدور إليها، وهو ما يمكن تفسيره عن طريق نظرية الدور أو نظرية الدومينو، أين حدوث الظاهرة في منطقة ''أ'' سينتقل إلى منطقة ''ب'' و ''ج''... ولهذا لابد من الأخذ بوسائل حمائية واستباقية .

تورط الطوارق في التهريب، تجارة المخدرات، اعتداءات على المواطنين الجزائريين وغيرها، وفي أحيان أخرى أخذوا من الجزائر موقعا استراتيجيا لعملياتهم المسلحة ضد بلدانهم الأصلية، وهو ما أدى إلى توتر إقليمي بين البلد المستقبل (الجزائر) والبلدان الأصلية للاجئين (مالي والنيجر). **(حمزة، 2011، صفحة 91)**

تعرض الجزائر لعملية ارهابية من قبل مجموعات ارهابية في منشأة الغاز بعين أمناس، غير أن التعامل الجزائري هنا جاء صارماً ونهائياً تمثل بتدخل عسكري انتهى بمقتل 27 مسلحاً و37 رهينة أجنبية، الأمر الذي عرّض الجزائر لانتقادات دول غربية بحجة تعريض مواطنيها للخطر وعدم التنسيق معها.

المحور الثالث : مقاربة الجزائر ازاء الوضع الهش في ليبيا و مالي

اولا : المقاربة الجزائرية لحل الازمة الليبية :

تعتبر التحولات والفوضى التي تعيشها المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل نقطة مركزية للأمن القومي الجزائري، أين أصبح مهددا أكثر من أي وقت مضى بالنظر إلى التهديدات النظامية وغير النظامية من دول الجوار أو من دول أخرى، في الوقت الذي أصبحت المنطقتين السالفتي الذكر من أكبر بؤر التوتر في العالم بعد 2011، وهو ما يلزم الدولة الجزائرية إلى التعامل مع هذه الأخطار العابرة للحدود ومواكبتها وفق معادلة أمن الحدود يساوي أمن الدولة.

يعتبر الموقف الجزائري من الازمة الليبية واضح رغم تعرض ذلك الموقف للتشويه من قبل وسائل الإعلام الليبية وبعض الجماعات المسلحة والموقف الجزائري كان يدعو إلى عدم التدخل العسكري، وعندما حصل التدخل الأجنبي من خلال حلف الناتو بقرار من مجلس الآمن، بقيت الجزائر تراقب الوضع خاصة عندما لاحظت تدخل عدد من الدول في الأزمة الليبية، وفضلت الجزائر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار.

رأت الجزائر أن الحل يجب ان يكون ليبيا من خلال لم شمل الفرقاء الليبين حرصا على الوحدة الليبية، وقاطعت الجزائر الاجتماعات الدولية التي تدعم الحسم العسكري وساندت المبادرة الافريقية الداعية الى وقف اطلاق النار، حماية المدنيين، حماية المهاجرين المقيمين في ليبيا الشروع في حوار يجمع فرقاء الازمة الليبية .

و تضمنت الإستراتجية الجزائرية نحو ليبيا فقد مايلي :

- دعم الاستقرار الوطني في ليبيا
- البقاء على مسافة واحدة من كل الاطراف لنجاح عملية الوساطة والحوار.
- تشكيل حكومة وحدة وطنية

- تجفيف منابع تجارة الأسلحة وتدفق اللاجئين وأفراد الجماعات المسلحة المتطرفة (**حمايده، المقاربة الجزائرية لحل الازمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة، 2018، صفحة 88**) .

بادرت الجزائر في شهر ماي 2014 الى اجتماع وزراء خارجية دول الجوار الليبي فقط على هامش الاجتماعات الوزارية لمنظمة عدم الانحياز في الجزائر، من التشاور لاحتواء أعمال العنف المسلح في ليبيا.

عقد اجتماع في 10-11 مارس 2015 بالجزائر وحضره ممثل الامين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا (**برناردينو ليون**) والممثلة السامية للاتحاد الاوربي المكلفة بالشؤون الخارجية والسياسية والأمنية (**فديريكا موغبرني**)، حيث توج الاجتماع الذي دام يومين بين ممثلي الأحزاب السياسية وشخصيات مستقلة وناشطين حقوقيين إلى الخروج بالتقاط التالية:

- ضرورة التعهد بحماية الوحدة الترابية الليبية، ورفض أي شكل من اشكال التدخل الخارجي عسكريا
- الالتزام بإعلان دستوري المتضمن مبادئ ثورة شباط 17 فبراير والقائمة على أسس العدالة وحقوق الإنسان، وبناء دولة القانون والمؤسسات.
- التداول السلمي على السلطة باحترام العملية السياسية المبنية على اللعبة الديمقراطية.
- تشكيل حكومة توافقية، تعمل على وقف إطلاق النار وانسحاب التشكلات المسلحة من المدن، ووضع جدول زمني لجمع السلاح وحل جميع الميليشيات المسلحة.
- بناء قوات مسلحة وشرطة واجهزة امن للمحافظة على امن المواطنين وسلامة التراب الليبي. (**حمايده، المقاربة الجزائرية لحل الازمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة، 2018**).

ويمكن تفسير موقف الجزائر المحايد تجاه كل الاطراف المتصارعة في ليبيا بأربعة عوامل:

- عدم قبول التدخل الأجنبي، بحكم الجوار، عدم وقوف الجزائر مع طرف في مواجهة الطرف الاخر نظرا لما يحمله من مخاطر على الجزائر، من خلال استعداء طرف قد يتسبب للجزائر في اعمال ارهابية على اراضيها .
- اهتمام الجزائر بشؤونها الداخلية لتقوية الجبهة الداخلية ضد أي تهديد يمس من سيادة الجزائر .
- جمع الاطراف المتصارعة على مائدة واحدة للحوار .
- وقف الاقتتال والبحث عن حلول سياسية .
- الوصول الى خراطة طريق تجمع مختلف الفرقاء لحماية ليبيا من خطر الانقسام .

ثانيا : مقاربة الجزائر لحل الازمة في مالي:

بالرغم من المخاوف الجمة التي تواجه الجزائر إزاء ما يحدث في دول الجوار مع متغير الطوارق، لم تقف الجزائر دور المتفرج بل اتخذت سياسة الدفاع واحتواء الأوضاع عن بعد قبل أن تصل إلى التراب الوطني، فأخذت تلعب دور الوسيط بين الجماعات الطارقية من جهة والنظام المالي من جهة أخرى.

وما يثبت هذا القول هو التحركات الرسمية للجانب الجزائري في حل القضية الطارقية في مالي أين عقدت عدة اجتماعات بين طرفي النزاع أي بين السلطة والجماعات الطارقية.

1– المقاربة الجزائرية في مواجهة منطق اللاحدود عند الطوارق

لعبت الجزائر منذ الاستقلال مباشرة دورا مركزيا في احتواء الأزمة الطارقية التي تهدد أمنها حتى وإن كان هذا التدخل خارج الحدود الجزائرية، فمنذ أول تمرد طارقي وبالضبط ما بين سنة 1962– 1964. ونظرا للتمرد الممتد ما بين 1959– 1964 أين طالبت الطوارق من السلطات المالية الانفصال بمنطقة " آدغ أفوراس" عن التراب المالي. وهي محاولات تواصلت مع كل أزمة وهناك العديد من الوساطات الجزائرية في القضية (**شاكر**).

منذ أن بدأت الاضطرابات في مالي اتخذت الجزائر إجراء أمني لنفسها ضد تداعيات هذه الأزمة، فقد عززت بشكل ملحوظ وجودها العسكري على حدودها الجنوبية وزادت عدد نقاط التفتيش وطلعات المراقبة الجوية لتتبع حركات تجار المخدرات وتجار السلاح والإرهابيين الذين يمكن أن ينقلوا الصراع عبر مجموعة المناطق الحدودية، كما جرى التشديد على هذه المعابر وإخضاع نقل البضائع للرقابة والسيطرة. (**بوخرص، 2012، صفحة 19**)

عملت الجزائر على إنشاء منظمات ومؤسسات أمنية تهدف بدرجة أولى إلى محاصرة التمرد الطارقي، ومن بين هذه المؤسسات الأمنية: CEMOC وهي لجنة عمليات الأركان المشتركة لدول الساحل، وهي تضم كل من دول الجزائر، موريتانيا، مالي والنيجر ومقرها تمنراست تأسست في أفريل 2010، يجمع الجزائر بهذه الدول شريط حدودي طويل جد والذي يمتاز بالإضافة إلى طوله بصعوبة مراقبته لخصوصياتها الجغرافية، وهو ما يجعل من الجزائر ملزمة على حماية حدودها وتبعات ضعف دول الجوار، من خلال التأكيد على دور المؤسسات الأمنية الإقليمية بإشراك جميع الدول . (**بوخرص، 2012، صفحة 24**)

2– الحلول الدبلوماسية و القوة الناعمة (سالم)

المواقف الإقليمية والدولية حول هذه الأزمة يتوزعها موقفان:

الموقف الديبلوماسي الساعي إلى تغليب الحوار والجمع بين الأطراف المتصارعة حول طاولة واحدة، ومن أهم الدول الإقليمية الداعية إلى هذا التوجه الجزائر وموريتانيا وبوركينافاسو، وإلى حد ما الولايات المتحدة التي تراقب الوضع عن كثب.

أما الموقف الثاني فهو الداعي إلى حسم عسكري ويسعى إلى قيام حرب "سريعة" من شأنها طرد المسلحين الجهاديين من الشمال واستعادة مالي سيطرته على كامل ترابه. ويتحمس بعض أعضاء مجموعة الأكواس لهذا الموقف وعلى رأسهم النيجر والتشاد وكوت

ديفوار ونيجيريا، وتساند فرنسا وجنوب إفريقيا والمملكة المغربية هذه المقاربة الداعية إلى الحسم العسكري.

تقوم المقاربة الدبلوماسية لحل مشكل شمال مالي على استراتيجية تقوم في بدايتها على أساس سياسي يؤول إلى خيار عسكري في مرحلة لاحقة. فالمقاربة تقوم على تشجيع تنظيمات الطوارق المسلحة (جماعة أنصار والحركة الوطنية لتحرير أزواد) على الدخول في مفاوضات مباشرة مع حكومة بماكو في إطار اعتراف هذه التنظيمات بشرعية الدولة المالية، واعتراف بماكو بالمقابل، وبالسعي عبر المفاوضات، إلى إيجاد حلول سياسية واجتماعية لمظالم الطوارق التي طال عليها الأمد وظلت تراوح مكانها دون حل منذ استقلال مالي سنة 1960 لحد الساعة. ويمكن أن نصف هذه المقاربة بأنها تفعيل وتنشيط للعبة السياسية المالية من الداخل.

وعلى المستوى الإقليمي ظهر تمايز واضح بين الموقف الجزائري وبين الموقف المغرب من الأزمة؛ ففي الوقت الذي تدعم فيه الجزائر المسعى التفاوضي وتحاول أن تجر حلفاءها الأزواديين (جماعة أنصار الدين) إلى التحاور مع الحكومة المالية، فإن الدبلوماسية المغربية تقف بنشاط إلى جانب مجموعة الإكواس في ضرورة التعجيل بالحرب.

وتتهم بعض المصادر الإعلامية الجزائرية المملكة المغربية بأن لها علاقة بجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وهو أمر لم تؤكده مصادر محايدة. ومعلوم أن جميع عمليات هذه الجماعة قد استهدفت المصالح الجزائرية بدءا بعملية أكتوبر 2011، عندما نفذ عناصر تابعين لها عملية اختطفوا خلالها ثلاثة رهائن غربيين (إسبانيين وإيطالية) من مخيمات اللاجئين الصحراويين قرب مدينة تيندوف جنوب الجزائر. وكان من آخر عملياتها اختطاف القنصل الجزائري وستة من معاونيه في مدينة غاوة. (**لونيس، 2018**)

خاتمة

في الأخير يمكن القول ان الفشل الدولاتي لدول الجوار، من اكبر الأسباب التي تؤدي الى انتشار تهديدات جديدة فضلا عن التهديدات القديمة، بالإضافة إلى احتمال انتشار الفوضى والفشل الدولاتي، و تدحرج كرة الثلج لتزداد رقعة الفشل في دول الجوار، والجزائر تحاول من خلال مقاربتها العمل على احتواء الاوضاع عبر طرق دبلوماسية خارجيا وسبل احترازية ورفع درجة الجاهزية داخليا .

تبذل الجزائر جهود أمنية لاحتواء الوضع الهش، والتهديدات التي يتسبب فيها الفشل الدولاتي الذي سقطت فيه كل مالي وليبيا عبر اتباع مقاربات متعددة.

تزايد التهديدات بعد أزمتي مالي وليبيا أدى بالجزائر إلى إحكام قبضتها على الحدود، خاصة في ظل تزايد عدد اللاجئين منها وتنقلهم عبر الحدود الجزائرية، مما يتطلب الاحتياط من انتقال الفوضى إليها.

الجزائر لم تخرج عن نطاق المفاوضات والوساطة للقضاء على التهديد والتمرد، الناجم عن جماعات الطوارق، فالأمن الجزائري مرتبط وإلى حد بعيد بأمن دول الجوار سواءا مالي، أو ليبيا، ولهذا اتخذت الجزائر من كل هذه الدول مصدر لأمنها الوطني أي أمن جماعي للدول الجوار.

الإحالات والمراجع:

1- أزمة شمال مالي والاحتمالات المفتوحة. (07 ديسمبر, 2018). تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/12/201212208442465783 3.html

2- اسماء بلمخربش. (2018). دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الاقليمي حالتي ليبيا و مالي. مجلة المفكر(17)، صفحة 307.

3- الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من http://www.politics-dz.com/community/threads/aldul- /alfashl.5108

4- انوار، بوخرص. (أكتوبر, 2012). الجزائر والصراع في مالي، أوراق كارنيغي. صفحة 19.

5- جيوبوليتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات عام 2014. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412311253494774 96.html

6- حسام حمزة. (2011). الدوائر الجيو سياسية للأمن القومي الجزائري. 91. باتنة، الجزائر.

7- دلال بحري و سميرة شرايطية. (جويلية, 2016). رهانات الأمن الإنساني في الدول الفاشلة. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية(9)، صفحة 20.

8- زين العابدين معو و رنده حمايده. (جانفي, 2018). المقاربة الجزائرية لحل الازمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة. المجلة الجزائرية للامن و التنمية(12)، صفحة 88.

9- زين العابدين معو و رنده حمايده. (جانفي, 2018). المقاربة الجزائرية لحل الازمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة. المجلة الجزائرية للامن و التنمية(12)، صفحة 89.

10- سيدي أحمد ولد أحمد سالم. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/12/2012122084424657833.html

11- صايج مصطفى. (فيفري, 2014). الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساتها الأمنية على دول الجوار: الجزائر وتونس. المجلة الجزائرية للسياسات العامة(3)، صفحة 32.

12- ظريف، شاكر. (بلا تاريخ). البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات. 57. الجزائر: جامعة يوسف بن خدة.

13- عبد الفتاح القلقيلي. (05 ديسمبر,, 2018). الدولة الهشة ذات الطبيعة الزبائنية. تاريخ الاسترداد 05 ديسمبر, 2018، من http://yaf.ps/server/uploadedFiles/docs/palestinian-issuse10/6.pdf

14- فارس لونيس. (08 ديسمبر, 2018). أمن الحدود الجزائرية في ظل التهديدات فوق الدولاتية ومنطق اللاحدود الجغرافية "دراسة حالة الطوارق". تم الاسترداد من https://democraticac.de/?p=34694#_ftn17

15- مركز الجزيرة للدراسات. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412311253494777496.htm

16- مشاور صيفي. (بلا تاريخ). دور الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة في الساحل الافريقي. مجلة الحوار الفكري(12)، صفحة 252.